العرب
الجمعة 2020/02/28
السنة 42 العدد 11631

كورونا يزيح أبل عن عرش أكبر شركات التكنولوجيا

مايكروسوفت في الصدارة وخروج أمازون وغوغل من نادي التريليون دولار

أبل من أكبر الخاسرين في أزمة كورونا

لا تمثل الخسائر الكبيرة التي تكبدتها شركات التكنولوجيا الكبرى سوى قمة طافية صغيرة من أزمة تفشي فايروس كورونا، في ظل مخاوف من اتساع شلل الحركة في المدن وإغلاق المتاجر والمصانع، التي بدأت تطال جميع الأنشطة الاقتصادية في العالم.

لندن - استقرت شركة مايكروسوفت على عرش أكبر شركات التكنولوجيا بعد تقلبات وخسائر كبيرة، متقدمة على شركة أبل، التي كانت أكبر الخاسرين، بسبب اعتمادها الشديد على التصنيع في الصين وعلى سوقها العملاق.

أكبر شركات التكنولوجيا

* مايكروسوفت 1.294 تريليون دولار
* أبل 1.280 تريليون دولار
* أمازون 985 مليار دولار
* ألفابيت 956 مليار دولار

وفقدت القيمة السوقية لشركة أبل أكثر من 140 مليار دولار منذ إصدارها الأسبوع الماضي تحذيرا من أن إيراداتها، ستكون دون التوقعات خلال الربع الحالي بسبب فايروس كورونا المستجد.

ولم تكن مايكروسوفت بعيدة عن تداعيات انتشار الفايروس، حيث تراجعت قيمتها السوقية بأكثر من 120 مليار دولار منذ الأسبوع الماضي.

لكن خسائرها لم تنجم فقط عن تداعيات فايروس كورونا، بل كانت أيضا بسبب موافقة قاضية أميركية على طلب شركة أمازون وقف تنفيذ عقد مايكروسوفت لتزويد وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) بخدمات الحوسبة السحابية.

وأثار ذلك مخاوف من فقدانها للعقد، خاصة أن أمازون المرشحة الأوفر حظا للفوز بالعقد، قبل تحول مفاجئ بعد انتقادات الرئيس الأميركي دونالد ترامب المتكررة لرئيس الشركة جيف بيزوس.

ومع تأثر مايكروسوفت الشديد بتفشي الفايروس، إلا أنها أقل انكشافا من أبل على الأزمة نظرا إلى اعتمادها الكبير على الخدمات السحابية ومبيعات البرمجيات، مقارنة باعتماد أبل على تصنيع ومبيعات الأجهزة.

ومنيت جميع شركات التكنولوجيا الكبرى بخسائر فادحة الخميس لليوم الثالث على التوالي، بعد اتساع الحديث عن سيناريوهات كارثية لتحول أزمة الفايروس إلى وباء عالمي، يمكن أن تشل الاقتصاد العالمي، وتزايد الإصابات في أنحاء العالم.

وأدت الخسائر إلى خروج أمازون وألفابيت، الشركة الأم لشركة غوغل من نادي التريليون دولار، الذي لم يعد يضم سوى مايكروسوفت وأبل من شركات التكنولوجيا المدرجة في الأسواق، إضافة إلى أرامكو السعودية.

واستقرت مايكروسوفت الخميس في صدارة شركات التكنولوجيا حيث بلغت قيمتها السوقية 1.294 تريليون دولار، تليها أبل بنحو 1.28 تريليون دولار، في حين تراجعت قيمة أمازون إلى 985 مليار دولار وألفابيت إلى 956 مليار دولار.

وكانت مايكروسوفت قد خفضت، الأربعاء، توقعات إيراداتها للربع الحالي مشيرة إلى أنها ستتأثر بانتشار فايروس كورونا المستجد مع تراجع في مبيعات نظام التشغيل ويندوز وأجهزة سورفيس، خاصة في السوق الصينية.

لكن الشركة قللت من شأن المخاوف وقالت إنها تتوقع طلبا قويا على نظام ويندوز، رغم أن "سلسلة التزويد ستعود إلى عملها الطبيعي بوتيرة أبطأ مما كنا ننتظر".

ويشكل بيع تراخيص استخدام نظام ويندوز إلى الشركات المنتجة للكومبيوترات، مصدر إيرادات كبيرا لشركة مايكروسوفت، ما يعني أن إغلاق أو توقف العمل في مصانع تلك الشركات، يؤثر على مداخيلها.

ويقول محللون إن أزمة الفايروس يمكن أن تتسع إلى نطاق واسع بعد أن أعلنت منظمة الصحة العالمية أن الأزمة بلغت "نقطة حاسمة" وحثت الدول التي طالها الوباء على "التحرك سريعا" لاحتوائه.

وبدأت تتسع حالة الشلل في الاقتصاد العالمي، التي تهدد بانهيار الملايين من الشركات وفقدان مئات الملايين من الوظائف مع توقف الكثير من رحلات الطيران والنشاط السياحي وتوقف المصانع وحركة المتسوقين وإغلاق المتاجر.

ويذهب تشاؤم بعض الخبراء إلى أن الوباء لم يعد بالإمكان تفاديه بسبب عدم ظهور أعراض المرض على نسبة من المصابين، الأمر الذي يعني صعوبة رصد انتشاره، بانتظار إنتاج لقاح فعال.

أزمة لبنان المالية تحاصر العمالة الأجنبية

تسود حالة من القلق أوساط العمالة الأجنبية في لبنان بسبب ضبابية الأوضاع الاقتصادية التي تفاقمت بشكل حاد خلال الأشهر الأربعة الأخيرة، الأمر الذي يهدد وظائفهم بعد خفض رواتبهم نتيجة شح السيولة النقدية من السوق.

بيروت - اتسعت مخاوف العمالة الأجنبية من تفاقم الأوضاع الاقتصادية والمالية في لبنان، والتي ظهرت أعراضها بوضوح من خلال شح الدولار.

وتعتبر ماري التي وصلت قبل 3 سنوات إلى بيروت للعمل في الخدمة المنزلية وإعالة أسرتها في إثيوبيا نموذجا على ذلك، حيث لم تتمكن منذ أشهر من إرسال أموال جراء أزمة شح الدولار.

وقالت الشابة لوكالة الصحافة الفرنسية "كنت أقبض 400 دولار شهريا وأحوّلهم إلى إثيوبيا، أما اليوم فأنال راتبي بالليرة اللبنانية"، التي لامس سعر صرفها أمام الدولار عتبة 2500 ليرة في السوق الموازية، فيما لا يزال رسميا 1507 ليرات.

ويتعيّن على ماري أن تدفع من راتبها، بعدما خسرت عمليا ثلث قيمته، بدل إيجار غرفة تقيم فيها شمال بيروت وكلفة الطعام والملبس على حدّ قولها.

وتوضح "ثمة مشكلة حاليا، لكن ليس من أرباب العمل بل من الدولة"، مضيفة "لا أتمكن من إرسال المال إلى إثيوبيا".

وفي الشارع الشعبي بمحلة الدورة شمال بيروت، تضيق المحال على أنواعها بعمال أجانب من مختلف الأعمار يدخلون تباعا لشراء منتجات مستوردة من بلدانهم من مأكل ومشرب وثياب.

ويعيش في لبنان أكثر من 250 ألفا من عمال الخدمة المنزلية، بينهم أكثر من 186 ألف امرأة يحملن تصاريح عمل، تتحدر غالبيتهن العظمى من إثيوبيا، بالإضافة إلى الفلبين وبنغلادش وسريلانكا. ولا يشمل هذا العدد آلافا لا تصاريح عمل لديهم.

وغالبا ما تندّد منظمات حقوقية والدول التي يتحدرون منها بظروف عملهم، إذ تتبع السلطات اللبنانية نظام الكفالة الذي يمنح أصحاب العمل وفق منظمة العفو الدولية "سيطرة شبه كاملة" على حياة عشرات الآلاف من عاملات المنازل المهاجرات، ممن يتعرضن لكافة أشكال الاستغلال وسوء المعاملة.

وينال معظم العمال، لاسيما في مجال الخدمة المنزلية، رواتب ضئيلة تبدأ بنحو 150 دولارا ولا تتجاوز 400 دولار شهريا، تبعا للجنسية. وتأثرت رواتبهم جميعا مع ندرة الدولار على وقع أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخ البلاد.

وبات عدد كبير منهم غير قادر على نيل راتبه بالدولار، بينما تحويله لدى الصرافين عملية خاسرة مع تراجع قيمة الليرة، ولجوء غالبية المشغلين إلى الدفع بالعملة المحلية.

وإزاء هذا الواقع الذي يرهق اللبنانيين والمقيمين على حدّ سواء، لا تعرف ماري ما سيحمله المستقبل القريب. وتقول "إذا تحسّن الوضع سأعمل، وإذا لم يتحسّن ماذا أفعل؟ نحن نريد الدولار".

وتتابع "في إثيوبيا لدينا كل شيء إلا الدولار. نريد المال. لدي أشقائي في المدرسة وأساعد عائلتي والآن لا أتمكن من ذلك".

وتكاد أزمة الدولار تتكرر على لسان غالبية العمالة المهاجرة سواء العاملات في الخدمة المنزلية أو العاملين في محطات الوقود والمعامل والشركات، التي تئن من الانهيار الاقتصادي، وشرعت أعداد منها في تسريح موظفيها.

واقترحت سفارة الفلبين في بيروت، مطلع ديسمبر الماضي، تذكرة سفر مجانية على رعاياها الراغبين في المغادرة جراء الأزمة. وأعلنت أن أكثر من ألف فلبيني، غالبيتهم من النساء يرافقهن أطفال، قصدوا مقرها للتسجيل.

وعلى وقع تفجر الاحتجاجات غير المسبوقة ضد الطبقة السياسية في 17 أكتوبر الماضي، والتي فاقمت الانهيار الاقتصادي، وجد الشاب الهندي أماناديب، ويعمل في مشتل للزهور شمال بيروت منذ أربعة أعوام، راتبه ينخفض من 500 إلى 360 دولارا تقريبا.

ويروي لوكالة الصحافة الفرنسية أن ربّ عمله يدفع نصف راتبه بالليرة. وينقل عنه قوله "اصبر قليلا، ربما بعد شهرين أو ثلاثة سيتحسنّ الوضع. سأنتظر وأرى ما سيحصل". ويضيف "إذا لم يتوفر الدولار فلا شيء في لبنان. سأذهب إلى الهند، ماذا سأفعل هنا؟".

250

ألفا من عمال الخدمة المنزلية يحملون تصاريح عمل، مع وجود أعداد كبيرة دون ترخيص شرعي

وخفّضت عاملة التنظيف البنغالية، ياسمين بيغون، المبلغ الذي ترسله شهريا إلى عائلتها من 300 إلى 150 دولارا.

وتقول بحسرة "ثمّة مشكلة كبيرة، فالدولار غير متوفّر وأسعار كل شيء ارتفعت. لم يعد الوضع كما كان عليه وحياتنا صعبة"، موضحة أنها تنال راتبها من ربة عملها بالليرة وفق سعر الصرف الرسمي.

وتشرح "تقول لي السيدة لا دولار لديّ، من أين أعطيكي الدولار؟ وأنا لست قادرة على فعل أي شيء".

وتفرض المصارف قيودا مشدّدة على عمليات السحب بالدولار. ويجد اللبنانيون أنفسهم عاجزين عن الحصول على أموالهم التي ادخروها في ظل موجة غلاء مرتفعة وارتفاع نسبة البطالة وإقفال المئات من المؤسسات لأبوابها.

وفي حال استمر الوضع على حاله، لا تستبعد ياسمين أن تضطر إلى العودة مع زوجها إلى بلدهما.

من جهتها، حسمت الشابة ناف العاملة في تنظيف المنازل وتتقاضى أتعابها على الساعة، قرارها بالعودة إلى إثيوبيا.

وتقول إن ربات المنازل "يدفعن لي بالليرة ولا أستطيع إرسال المال إلى إثيوبيا. يقولون لي لا دولارات في المصرف".

وتضيف على عجل بينما تنتظرها صديقاتها "عائلتي تقول لي توقفي عن العمل وتعالي إلى هنا.. ماذا أفعل هنا؟ أريد أن أسافر".

الغموض يكتنف مستقبل الوافدين في لبنان

أبوظبي تعزز دعمها لمشاريع التنمية الإثيوبية

صندوق خليفة يرصد 100 مليون دولار لتمويل المشاريع الصغيرة

عززت الإمارات دعمها لمشاريع التنمية في إثيوبيا بتنويع مساعداتها لبناء اقتصاد البلد وتشجيع تجربته الناشئة من أجل التحوّل إلى قوّة استقرار في القرن الأفريقي ذي الموقع الاستراتيجي المهمّ لأمن المنطقة.

أديس أبابا - أعلن صندوق خليفة لتطوير المشاريع، الخميس، عن إبرام اتفاقية مع وزارة المالية الإثيوبية في العاصمة أديس أبابا لدعم وتمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في إثيوبيا.

ورصد الصندوق حوالي 100 مليون دولار لدعم رواد الأعمال الإثيوبيين في استكمال لخطط سابقة كان قد كشف عنها في يوليو الماضي.

وتسعى الإمارات إلى تكريس علاقتها الاقتصادية مع أديس أبابا بشكل أعمق عبر ترسيخ آليات لرصد آفاق مشاريع التنمية والاستثمار المستقبلية المشتركة بين البلدين والهادفة إلى تقوية وتنويع التعاون على أسس صلبة ومستدامة.

ويؤكد المتابعون أن هذا الأمر يعتبر إشارة قوية إلى دعم الدولة الخليجية الغنية بالنفط لرئيس الوزراء أبي أحمد، الذي تقلد منصبه في مارس 2018.

ونسبت وكالة أنباء الإمارات إلى رئيس مجلس إدارة الصندوق، حسين جاسم النويس، قوله إن "الاتفاقية تعد استكمالا لمذكرة تفاهم سابقة بين الطرفين في يوليو 2019، والهادفة إلى توثيق أواصر التعاون وبناء الشراكات الاستراتيجية مع مختلف دول العالم، ومن بينها إثيوبيا وتمكينها من بناء اقتصاد مستقر ومستدام يسهم في تعزيز الرفاه لأبنائها".

وتضع الاتفاقية إطارا ماليا وفنيا يوفر حزمة من التسهيلات، التي تساهم في توفير وظائف جديدة وتعزز من دور المرأة في المجالات الاقتصادية، فضلا عن دورها في دعم وتعزيز جهود التنمية في المناطق الأكثر فقرا في إثيوبيا.

وتوقع النويس أن يسهم هذا القرض في تمويل قرابة 37 ألف مشروع على مدار السنوات الأربع المقبلة، وتوفير أكثر من 200 ألف فرصة عمل للشباب.

وقال "يستهدف القرض توجيه التمويل للمرأة على أن تصل نسبة المشروعات الموجّهة إلى النساء إلى نحو 30 في المئة من إجمالي عدد المشاريع الممولة عبر هذه الاتفاقية، وأن يتم توجيه باقي التمويل بشكل متنوع بين الجنسين".

حسين النويس

سنمول قرابة 37 ألف مشروع على مدار السنوات الأربع المقبلة

ويهدف الصندوق إلى تعزيز الابتكار ودعم ريادة الأعمال وتمكين المرأة، بالإضافة إلى دعم وتطوير قطاع المشاريع الناشئة ليكون فاعلا ومساهما في تعزيز الجهود الحكومية الإثيوبية الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

وقال وزير المالية والتعاون الاقتصادي في إثيوبيا، أحمد شيدي، عقب توقيع الاتفاقية إن "صندوق خليفة يبذل جهودا لنشر وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال وتهيئة المناخ لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في إثيوبيا".

وأكد أن الاتفاقية تشكل خطوة مهمة باتجاه تعزيز جهود بلاده في خلق كيانات اقتصادية قادرة على دعم وتعزيز الاستقرار والاقتصاد خلال الفترة المقبلة.

وأوضح أن هذا التمويل سيساهم في توفير فرص العمل للكثير من أصحاب المهارات والتخصصات المختلفة، وبالتالي الحد من البطالة والفقر في مختلف مدن ومناطق جمهورية إثيوبيا.

ويمول صندوق خليفة، الذي تأسس في 2007، مشاريع في أكثر من 22 دولة من المنطقة العربية وقارات آسيا وأفريقيا وأوروبا عبر برامج تمويلية رائدة.

ويرسّخ الدعم الإماراتي لإثيوبيا دورها التنموي في قارّة أفريقيا، وخصوصا منطقة القرن الأفريقي الاستراتيجية، التي تمثّل في المنظور الإماراتي أحد أحزمة الدفاع عن الأمن القومي العربي وحمايته.